وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المرحلة الرابعة – صباحي

السيادة بين تأصيل المفهوم وتطوراته المعاصرة

اعداد الطالبة

غزوة فالح حسن علي

اشراف

أ.م.د طلال حامد خليل

١٤٣٨هـ ٢٠١٧ م

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، حمد المستغفرين وحمد الشاكرين امتثالا لقوله تعالى (**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**) سورة ابراهيم / الآية ٧

اتقدم بالشكر والعرفان لمن لم يدخر جهدا في دعمي لإتمام هذا البحث استاذي ومشرفي الدكتور (طلال حامد خليل) الذي لم يبخل علي بالتوجيه والارشاد لإخراج هذا البحث على افضل صورة فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء .....

الاهداء

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ... ونصح الامة ...

الى نبي الرحمة ونور العالمين ... سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.....الى من علمني العطاء من دون انتظار

الى من احمل اسمه بكل افتخار ..... والدي العزيز

الى معنى الحب معنى الحنان والتفاني ... الى بسمة الحياة الودود

الى ... من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جروحي ... امي الحبيبة

الى من هم اقرب من روحي ...

الى من شاركني حضن الام وبهم استمد عزتي واصراري ... اخوتي واخواتي

الى من رسم الابتسامة على خدي ودخل السعادة الى قلبي ... زوجي الغالي

الى من مد لي يد العون الى من قدم الي النصيحة دون ان اطلب منهم ذلك اساتذتي الافاضل .....

الى من تذوقت معهم اجمل اللحظات . الى من سأفتقدهم واتمنى ان يفتقدوني ... الى من جعلهم الله اخوة ... طلاب قسم العلوم السياسية.

المحتويات

السيادة بين تأصيل المفهوم وتطوراته المعاصرة

الآية القرآنية

الشكر والتقدير

الاهداء

المقدمة ..... أ - ب

المبحث الاول : تأصيل مفهوم السيادة وتعريفه ١-٩

المطلب الاول ١-٣

تعريف السيادة ١-٣

المطلب الثاني ٤-١٠

تأصيل مفهوم السيادة

المبحث الثاني : تطور مفهوم السيادة ..... ١٠ -١٨

المطلب الاول ١٠-١٤

العولمة والسيادة

المطلب الثاني ١٥-١٨

السيادة في ظل النظريات السياسية المعاصرة

الاستنتاجات ١٩

المصادر ٢٠

مقدمة

مفهوم السيادة هو جوهر البناء التقليدي في العلاقات الدولية اذ بعد مبدا السيادة من اولويات المبادئ المسلم بها من المجتمع الدولي والاساس الذي تمارس عليه الدول علاقاتها في ظل القانون الدولي والوظيفة الاولى للقانون الدولي هي المحافظة على سيادة جميع الدول واحترامها وعدم خضوع الدول لأي التزام الا بمحض ارادتها وجاءت المستجدات على الساحة الدولية لتغير مفهوم السيادة واعادة النظر في اهم المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي في مقابل حرص الدول على التمسك بسيادتها المستقلة في علاقتها الدولية التي تقوم على روابط مصلحية اكثر منها قانونية .

١- اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث الموضوع السيادة بين تأصيل المفهوم وتطوراته المعاصر تشغل مفردة السيادة حيز واسعا من مساحات البحث والنفاش والجدل في اوساط النخب القانونية والسياسية والفكرية والثقافية في شتى بقاع العالم ارتباطا بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين بحيث اقضت الى بروز مفاهيم ومفردات جديدة من قبل النظام العالمي الجديد .

٢- فرضية البحث :

"ان مفهوم السيادة من المفاهيم الثابتة المتغيرة ، فهي ثابتة للدلالة على الدولة وقيمتها في المجتمع الدولي ، وهي متغيرة لما حدث في عالم اليوم من تطورات اسهمت في احداث خلل كمبدأ للمفهوم"

٣- اشكالية البحث :

من خلال المحاور التي تم تقسيم البحث بها فأننا نجب على المجموعة من الاسئلة المطروحة من خلال اشكالية البحث :

- ما مفهوم السيادة ؟
- ما مفهوم العولمة والسيادة ؟
- كيف يمكن ان تكون نظرية نهاية التاريخ ؟
- ما هي نظرية سيادة الامة ؟

٤- منهجية البحث :

باعتبار المنهج هو القاعدة الاساسية لكل البحوث العلمية ونظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماده المناهج التالية :

- المنهج التاريخي : وهو المنهج الذي يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يكم في ميلاد الظواهر او اندثارها .

- المنهج الوصفي التحليلي : اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لانها الاكثر شيوعا واستخداما وملائمة في دراسة القضايا والظواهر ذات البعد الانساني والسيكو لوجي لصعوبة اخضاعها للتجربة .

٥- هيكلية البحث :

تقسيم هيكلية البحث الى عدد من المباحث والمطالب التي دارت في بحثي :

المبحث الاول : تأهيل مفهوم السيادة وتعريفه . وينقسم الى مطلبين المطلب الاول تعريف السيادة . المطلب الثاني تأصيل مفهوم السيادة . اما المبحث الثاني تطور مفهوم السيادة . وينقسم الى مطلبين المطلب الاول العولمة والسيادة . المطلب الثاني السيادة في ظل النظريات السياسية المعاصرة .

المبحث الاول : تأصيل مفهوم السيادة وتعريفه

المطلب الاول

تعريف السيادة :

وتكون تعريف السيادة بالتطرق الى المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة السيادة :

١- لغة : ان كلمة السيادة في اللغة العربية هي من الفعل – سادة- بمعنى :

- ساد : يسود – سيادة وسدود او سوداد وسدوة - شرف ومجد.

- سادة : غلبة عند المغالبة في شرف ونحو فهو سائد جمع سادة وجمع سادات .

- السيادة لقب شرف جمع اسياد وسادة وسيائدُ : ذو السيادة وكلمة السيادة في اللغة العربية تعني بصفة عامة رفعة المكانة والمنزلة وتدل على المقدم على قومه جاها او غلبة او امرا او يقال فلان سيد قومه والجمع سادة .

٢- اصطلاحا : ان كلمة السيادة اصطلاح قانوني مترجم عن كلمة فرنسية souverainete مشتقة من الاصل اللاتيني - superanus – ومعناه الاعلى – لذا ينطلق البعض على السيادة السلطة العليا . وقد عرفها الفيلسوفي الفرنسي جان بودان السيادة سلطة الدولة العليا المطلقة والابدية والحازمة والدائمة التي يخضع لها جميع الافراد رضاء او كرها . اما السيادة عند جون جاك روسو هي ارادة عامة للمجتمع الذي انشأه العقد الاجتماعي وهي ارادة الاغلبية والقانون هو التعبير عن هذا الارادة العامة .[١] اما السيادة كواقع فهي من مبدا طبيعي – ضرورة انسانية من مصدر الهي – اما "تحديدها في نمط معين من السلطة والحكم فيتعلق بالحرية الانسانية " ويصب يودان مطولا حول مفهوم السيادة هذا الذي هو محور لكل بنائه . والسيادة في عرفه هي السلطة المطلقة في وضع القانون " من غير موافقة الرعايا " اما التفسيرات التي يعطيها لها فهي حافلة بالفكرة الزمانية للجلال الامبراطوري وعليها طابع الكلاسيكية التي تتبع

---

(١) غرداين خديجة- اشكالية السيادة والتدخل الانساني – حاله الدول العربية رسالة ماجستير – الجزائر – جامعة ابو بكر بلقايد – تلسان ٢٠١٥ ص١٣

المشرعين أو علماء القانون بيد ان يودان بإلحاحه على ديمومة السيادة ،ويضعها فوق " الحاكم " .

ومالك السيادة ، او صاحب السيادة ، لا يرتبط بشيء ولكن حسب نظرية روسو لا يمكن ان يكون له مصلحة

مخالفة للأفراد الذين يكونون – فالسيد، او صاحب السيادة ، هو اذا تلك الارادة العامة التي هي ارادة الجماعة لا بإرادة الاعضاء الذين يكونون هذه الجماعة اذ يوجد اختلاف لاقي الدرجة بل في الطبيعة بين الارادة العامة وارادة الافراد الخاصة ويرى روسو في الارادة العامة افضل ملاذ محاولات الافراد الخاصة . ان السيد ، ان صاحب السيادة هو اذا صاحب الادارة التي يكون القانون تعبيرا عنها وتتصف السيادة بأربع صفات :

١- ان السيادة لا تقبل التنازل عنها لاحد . والسيادة لا يعهد بها ولا يمكن ان تكون ممثلة بأحد.

٢- السيادة لا تتجزأ . ان روسو مناوئ لفصل السلطات ، وللهيئات المتوسطة وللزمر في الدولة .

٣- السيادة المعصومة لا تخطئ (بشرط ان تبعد المصالح الخاصة نفسها محيدة) .

٤- السيادة مطلقة : (ان الميثاق الاجتماعي يمنح الهيئة السياسية سلطة مطلق على جميع افرادها) [٢] . وقد اوضح جان بودان في كتبه بان : (اطلاقية السيادة للأمراء والحكام لا يمكن ان تكون عامة وشاملة وبلا حدود لات قوانين الله والطبيعة هي الحدود التي تقف عندها تلك السلطات – ويقول عدد من الكتاب بأ الفقيه والفيلسوف غروسيوس بفضله تطور مفهوم السيادة ليتلاءم مع التطورات الجديدة للمجتمع الدولي وحاجات العصر ، وان يزيح عنه بعض الاثار القديمة عملا صفته لشخصية الحاكم ومن دوره السلبي في العلاقات العامة من حيث الامتناع عن التعامل في المجال الدولي ، وتخفيف صفة الاطلاقية فيه واخضاعه لقواعد القانون – ومن خلال هذه المعطيات الجديدة لمفهوم السيادة تحول الدور السلبي للسيادة بعدم المبالاة بالمشاكل الانسانية الى دور ايجابي يقوم على اساس

---

(٢) ترجمة د. ناجي الدرواشة . تاريخ الافكار السياسية .حقوق النشر والترجمة والاقتباس محفوظة لدار التكوين لتاليف والترجمة والنشر ٢٠١٠ ص٤١٩

الاحساس بالمسؤولية لتحقيق الرفاهية والسلام لجميع الامم . فظهرت السيادة اذن بثوب جديد ، وانطوت على مضمونا جديد فتحقق للخير الدولي العام قوة الزامية في وجه التشريعات الداخلية ونشات تغيرات على سيادة الوحدات السياسية للجماعة الدولية على المستوى الدولي والداخلي . وتمثلت فكرة السيادة في هذه المرحلة – ولاتزال – على الصعيد القانوني بكونها تعمل وجهين احدهما يمثل الاستقلال الخارجي وحق الدول في اقامت علاقات دولية بحرية وحقها في تبني السياسة التي تختارها مع التزامها ببعض الواجبات كعدم اساءة استعمال هذه الحقوق والمساهمة في عملية بناء وحفظ الامن والسلم الدولتين . وثانيهما يتعلق بالاستقلال الداخلي وحقوق الدولة في مجالات التشريع والادارة والقضاء وغيرها [٣] .

طرح المفكر الفرنسي جان بودان نظريته المتكاملة للسيادة من خلال مؤلفه الشهير الكتب الستة عن الجمهورية وتعريفه عن السيادة على انها : السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تفييد قانوني ، ما عدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية . وفي تحليله لهذه السلطة العليا يرى يودان انها سلطة دائمة لا يمكن تفويضها او التصرف فيها كما لا تخضع للتقادم وانها سلطة مطلقة لا تخضع للقانون لان صاحب هذه السلطة هو الذي يضع القانون ولا يمكن ان يقيد نفسه وان السيادة بهذا المعنى تصبح سلطة مطلقة [٤] .

---

(٣) دكتور عثمان علي الروا ندوزي ، السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر ، مصر- دار شتات للنشر والبرمجيات مصر – ٢٠١٠ ص٧٨

(٤) هاشم بن عوض بن احمد ال ابراهيم ، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التداول – رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط حزيران يونيو ٢٠١٣ . ص٢٠

المطلب الثاني

" تأصيل مفهوم السيادة "

التطور التاريخي لفكرة السيادة :

تشغل مفردة السيادة حيزا واسعا من مساحان البحث والنقاش والجدل في اوساط النخب القانونية والسياسية والفكرية والثقافية في شتى بقاع العالم ارتباطا بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين بحيث اقتضى الى بروز مفاهيم ومفردات جديدة من قبيل النظام العالمي الجديد .

وعند دراسة التطور التاريخي لفكرة السيادة نجد ان بعض من الكتاب يذكر بان نظرية السيادة قد انبثقت عن فكرة الديمقراطية التي تجد جذورها التاريخية في حضارة وادي الرافدين ومنها انتقلت الى سائر الشعوب ولعل اقدم واوضح اشارة الى مضمون مفهوم السيادة ما ورد في جمهورية افلاطون .

ويذهب كثير من الكتاب القول بان اصل فكرة السيادة بمعناها الحديث يعود الى فقهاء العصور الوسطى ويذكر منهم مثلا على سبيل المثال بومانوار ولوازو ولكن هناك شبه اجماع بين علماء الفقه الدستوري الحديث على نظرية السيادة تعود اصولها الى الفقيه جان بودان وهو أول من اوضح معنى كلمة السيادة في كتابه عن الجمهورية عندما قال : ان الدولة انما هي حقا الحكم على الاسر فيها حق ادارة شؤونها المشتركة بينها وذلك على اساس السلطان السيد .

وبذلك يكون يودان قد اخرج معنى السيادة كونها صفة ملتصقة بالملك الى اعتبارها عنصرا من عناصر الدولة ومتصلة بوجودها باعتبار ان الدولة لا تتكون الا اذا كانت سيدة ومتمتعة فعلا بسيادتها وتتمتع بشخصية اعتبارية تتصل بوجودها وديمومتها بمعزل عن الحكام الذين يتولون ممارسة سلطاتها او شؤنها تاريخيا من كونها الاساس الذي تتضمنه فكرة السيادة عند شؤنها تاريخيا من كونها الاساس الذي انطلقت منه البرجوازية في عهود تاريخية سابقة لمحاربة الاقطاع وتثبيت مطامعها المشروعة والمبررة تاريخيا في التغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع القائم في حينه وانشاؤه لدول قومية مركزية متعددة اذا لم تعد تلك الدول تشكل خلايا في نظام رئاسي قائم

تدعمه الامبراطورية والبابوية بل كانت تلك الدول تتمسك بمبدأ السيادة لأنها كانت تجد في الاستقلال المطلق في الخارج مبررا لممارسة سلطانها المطلق في الداخل . [1]

- تطورها التاريخي :

بالرجوع الى العصر القديم نجد ان الفلاسفة اليونان ادركوا السيادة بمفاهيم مختلفة نتيجة لتاريخهم الحافل بالازدهار حيث كانت مدينة اثنا تعد من المدن الرائدة في شتى المجالات وهو ما فتح الباب امام التقدم العلمي خاصة قي ميدان الفلسفة والرياضيات وساعدهم على اقامة مجتمع ديمقراطي ينظم علاقاته الداخلية والخارجية مع الدول الاخرى المجاورة ووضع قوانين خاصة لحسم النزاعات التي قد تنشا بين هذا المجتمع والمجتمعات الاخرى وذلك باللجوء الى التحكيم كوسيلة لحسم النزاعات بشكل يشبه ما هو عليه الحال في العصر الحديث .اما الرومان فقد ادت هيمنة الامبراطور على كل مظاهر السلطة في الدولة بشكل مطلق اي اعتبار السيادة مرادفة للسلطة اذ ان الدولة المجسدة في سلطة الامبراطور كانت لها الحق في كل شيء اما الافراد فقد كانت تمنح لهم بعض الامتيازات القابلة للإلغاء في اي وقت . اما في العصور الوسطى فقد نشا الصراع بين الحاكم الذي كان يتمتع بسلطان مطلق باعتباره يمتد سلطانه من الله وليس من الشعب فهو ظل الله في الارض . كما كان الاعتقاد سائد في العصور القديمة . ونتج عن هذا الصراع بين التنظيمات الثلاث (الامبراطور والكنيسة و الاقطاع) تعول في مفهوم السيادة جاء على يد القديس توما الاكويني الذي قاد الحركة الفقهية في العصور الوسطى بأفكاره الفلسفية والقانونية المتأثرة بتعاليم الدين المسيحي حيث اهدر فكرة السلطان المطلق وجاء بنظرية الامارة التي اطاحت بمركز الامبراطور والاقطاع الديني وسلطتهما المطلقة وحل محلهما الدولة المستقلة الخاضعة للقانون التي تلزم الحاكم باحترام القواعد العليا للقانون الالهي والقانون الطبيعي

---

(١) طلال ياسين العيسى ، السيادة بين مفهومها التقليدي و المعاصر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادي والقانونية – المجلد ٢٦- العدد الاول-٢٠١٠. ص٤٠

وبحلول العصر الحديث او ما اصطلح على تسمية عصر النهضة في اوربا اثيرت فكرة السيادة كوسيلة للتحرر من النفوذ الديني (البابا) والزمني (الامبراطور) نتيجة لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية عرفتها تلك الفترة ادت الى زوال فكرة السيادة المطلقة وحلول السيادة المقيدة محلها وقد مهد لبلورة هذه الفكرة العديد من كبار الفقهاء والباحثين على راسهم الفقيه الفرنسي بودان الذي حسم الصراع بين الكنيسة والملكية لصالح هذه الاخيرة عندما اعتبرها السلطة العليا الكاملة . اما الفقيه "هوغو دو كروت " الملقب ب "غروسيوس" فقد اخضع السيادة لمبادئ القانون الطبيعي والالهي حيث فصلها عن شخصية الحاكم وحددها من رواسب الاطلاقية . وفي القرن الثامن عشر نادى الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو بإخضاع السيادة للإرادة العامة للشعب من خلال كتابه الشهير العقد الاجتماعي مما ادى الى قيام العديد من الثورات بين الملك والطبقة الارستقراطية من جهة والبرجوازية من جهة ثانية لتضع هذا الاتجاه موضع التطبيق . [٢] ان السيادة في العصر القديم نشأت وترعرعت في تلازم تام مع السلطة في تلازم تام مع السلطة السياسية ويستدل على ذلك من الدراسة العميقة لمصادر السلطة والزامية هذه السلطة في الدول القديمة كاليونان الصين ، ومصر ، وبلاد الرافدين العراق وقد كانت السلطة تغلب عليها خاصية القداسة وتختلط بالمعتقدات الدينية .

---

(٢) مفهوم السيادة والقضاء الدول شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، "thes is- univ- biskra- dz"

- اما السيادة في العصور الوسطى : ان اهم ما اتسمت به السيادة في العصور الوسطى هو ظهور النصرانية واعتناق الرومانين لها وبالتالي سيطرة المفاهيم المسيحية باعتبارها نظاما مميزا عن الدولة والصراع القائم بين السلطة الدينية والزمنية وتفشي نظام الاقتطاع وقد ولدت فكرة السيادة الحديثة من رحم هذه الظروف وشهدت تحولا في مفهومها منظرا للمواجهة الكبيرة التي ظهرت بين بين السلطة الزمنية ممثلة في الامبراطورية وسلطة الكنيسة ممثلة في البابا التي اصبح لها شانا عظيم بعد ان قاسمت الحكام سلطاتهم ظهر تغير في مفهوم السلطة حيث اصبحت السلطة الموحدة سلطتين وسعت كل سلطة للتوسع على حساب الاخر بغرض امتلاك السلطة والسيادة ويعتبر العمر الوسيط هو عصر بروز فكرة فصل السلطتين ثم لاحقا الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

- اما السيادة في عصر الاسلام : عرف المفكرون المسلمون فكرة السيادة ولكن بطريقة غير مباشرة وغير واضحة المعالم ولذلك فهم لم يضعوا نظرية مفصلة ودقيقة حول السيادة باعتبارها صفة من صفات سلطة الدولة . وقد بدأت السيادة في ظل الدولة الاسلامية بصيغة دينية عرفت باسم الخلافة و الحاكمية ثم اتجهت اتجاها زمنيا في عهد بني امية ، وعادت لتصبغ بصبغة الحق الالهي في العهد العباسي . والسيادة او الخلافة في الاسلام لا يملكها فرد مهما علت مكانته سواء كان خليفة او اميرا او ملكا او اي هيئة من اي نوع .

- اما السيادة في العصر الحديث : مع بداية القرن السادس عشر وصلت فكرة الدولة كفكرة قانونية الى مستوى مقبول من النضج بعد ان ساهمت في ذلك عوامل سياسية واجتماعية مختلفة واستطاعت ان تتحرر من رواسب العهد الاقطاعي واصبحت السيادة ميزة اساسية للدولة وجزء من شخصيتها . [٣] ما يقود الى البحث بدراسة متأتية في علم التاريخ السياسي والاجتماعي والنظم السياسية والاجتماعية للوقوف على التأصيل التاريخي لتلك الفكرة وانطلاقا من هذه الوجهة فأن المؤلف في التأصيل التاريخي لفكرة السيادة في مراحل تاريخية مختلفة يجد ان الاغريق كانوا من

---

(٣) بن علي بدر الدين ، التدخل الانساني واشكالية السيادة – رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر –بسكرة -٢٠١٥-٢٠١٦ .ص١٣

اسبق المجتمعات التي سعت الى اقامة مجتمع سياسي ضمن نظام واضح المعالم يتميز بالثبات ولعل الفلسفة اليونانية القديمة هي التي مهدت الى قيام هذا المفهوم حيث احدثت حالة من الحراك السياسي داخل المجتمع وقامت الديمقراطية كنتيجة لذلك العصف الفكري المنتشر بين ربوع مدن اثينا واسبرطه وغيرها من المدن اليونانية والتي شرعت في ترسيخ مفهوم السيادة ووضع اسس وضوابط لها فأصدرت القوانين بغرض انهاء الخلافات بين ابناء الشعب عن طريق التحكيم .

وضل الرومان والاغريق اليونان ينظرون الى مفهوم السيادة باعتبارها فكرة من شأنها تكريس السلطة الحاكمة والمحافظة على الامبراطورية ولم تكن الدولة قد اخذت بعد شكلها القانوني في ذلك الوقت رغم وجود الكثير من مظاهرها اهمها السلطة الحاكمة والتي كانت تمارس السيادة في ذلك الوقت باعتبارها السلطة العليا في البلاد .

السيادة في العصور الوسطى :

ان الاستبداد ظاهرة سياسية تعني الانفراد بالسلطة من قبل شخص او جماعة معينة يترأسها سيد تتولى الحكم قسرا وتستأثر بتغييرات المجتمع . ومفهوم الاستبداد يختلف تماما عن غيره من المفاهيم المتعارضة معه مثل مفهوم الديمقراطية والحرية السياسية والحكومة الدستورية والاستبداد في كل الاحوال حكومة فرد يتولى على وجه السيادة القسرية امر الجماعة السياسية والحكم الاستبدادي على ذلك هو حكم فردي يرتكن الى العنف ويستهدف مصلحة المستبد الخاصة .

وعلى عهد الاستبداد سوف نتناول النظر الى السيادة في العصور الوسطى بين الغرب المسيحي والشرق المسلم باعتبارهما حضارتان تباينت في كل منهما النظرة الى السيادة من حيث الفكرة والمعنى والممارسة العملية في تلك الحقبة الزمنية والتي حددها الفقهاء من بداية القرن الخامس الميلادي وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي .

وجوب تمسك الامبراطور بسلطته المطلقة الفيلسوف (دانتي) ابرز دور رجال الكنيسة امثال (توما الاكويني) والذي تزعم حركة الفقه المسيحي ابان فترة التحول التاريخي لفكرة السيادة في العصور الوسطى حيث بدت افكاره متحررة في نظرته في مفهوم السيادة من حيث الوجهة القانونية والفلسفية . ولقد ضلت السيادة الاسلامية بمفهومها الحقيقي تقوم في الدولة الاسلامية المترامية الاطراف على اسس واضحة من القران الكريم والسنة النبوية ووضع الارادة العامة لأفراد الشعب موضع الاعتبار عند اختيار الحكام وعزلهم وهي الاسس التي من خلالها يمكن القول ان السيادة القائمة في الدول مشروعة من عدمه ويمكن من خلالها البحث في مدى مشروعية الخروج على الحاكم او الانضواء تحت لواء سلطانه . اذا ما انتقلت الى بيان السيادة في عصر النهضة الذي بدأ مع نهاية القرن الخامس عشر حيث قامت حركة فكرية وثقافية وسياسية بعد ان انتشرت حركة الترجمة من اللغة العربية الى اللغة اللاتينية وغيرها من اللغات الغربية مما اثر في الفكر السياسي الغربي وتزامن هذا مع ظهور افكار تنادي بمحاربة الاستبداد واحترام الحقوق والحريات للأفراد داخل المجتمع ونادت بإرجاع السيادة الى الشعب واعتبار الحاكم مجرد مفوض في ممارسة مظاهر السيادة وقد اعتبرت الثورات الغربية الكبرى التي اندلعت في فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة هي نتاج لهذا الفكر الجديد وذلك بعد ان فوضت اركان النظام الاقطاعي . [٤]

---

(٤) الدكتور ايمن احمد الورداني ، حق الشعب في استرداد السيادة ، الناشر مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة ، الطبعة الاولى ٢٠٠٨ . ص ٩٣

المبحث الثاني : تطور مفهوم السيادة

المطلب الاول : العولمة والسيادة

- لم يعد مفهوم السيادة ذلك الذي عرفه الفقه الكلاسيكي والذي يخضع الى فكرة فلسفية وسياسية تبرر مشروعية السلطة لرفضه القرارات التي تأتي من الخارج بل هذا المفهوم يرتبط حاليا ارتباطا وثيقا باليات العولمة وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

- مفهوم العولمة :

- تعريف العولمة لغة : يمكن في اللغة العربية قياس كلمة العولمة على وزن فوعل وعولم على وزن فوعل بمعنى قولي اعطى شيئا معينا ميزات جديدة وفق نموذج محدد ومضبوط او حول شيئا من وضع الى وضع اخر بناء على نمط جاهز ومعد مسبقا .

- تعريف العولمة اصطلاحا : العولمة حسب تعريف صندوق النقد الدولي في تقريره عن افاق الاقتصاد العالمي هي الترائب (التواكل) الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم مدفوعا بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع كما ان التدفق العالمي لرؤوس الاموال في ان من الانتقاء المتسارع الشامل للتكنولوجية . [1]

- سيادة العولمة :

ادى تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء دوره كقطب في عالم الحرب الباردة وزوال الثنائية القطبية التي اتسمت بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى انفراد الولايات المتحدة الامريكية بمكان الصدارة التي تبنت الدعوة الى ما اسمته بالنظام العالمي الجديد وهو نظام لم تتبلور ملامحه القانونية على نحو كاف وظاهرة العولمة على الرغم من كونها ظاهرة سياسية واقتصادية .

---

(١) بن علي بدر الدين ، التدخل الانساني واشكالية السيادة – حالة الدول العربية – رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة محمد خضير – بسكرة ٢٠١٥ – ٢٠١٦ . ص ٢٧

في المقام الاول قد بدأت تؤتي اثارا وانعكاسات قانونية في شتى المجالات حيث شهدت المؤسسات والهيئات الدولية جهود امريكية لغرض رؤيتها في كثير من الامور وانعكس هذا في اتفاقيات دولية تم اقرارها بما يعكس الرؤى الامريكية وما القرارات والتدابير والاجراءات التي تم اتخاذها في منظمة التجارة الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية بوجه عام تغنى عن اي تعليق . على ان الناحية الاخطر والاهم لتأثير العولمة على القانون الدولي هو ذلك التحدي لا حكامه ومبادئه من جانب القوة المهيمنة على النظام الدولي اي القطب الوحيد الذي يقود سفينة العولمة او كل من يلوذ به او يحصل على حمايته وهو الامر الذي ادى الى اظهار القانون الدولي بمظهر القانون الذي فقد فاعليته واصبح مفتقرا الى الحد الادنى مما يجب ان يتوافر لأي قانون من هيبت وقوة ذاتية تضمن احترام قواعده واحكامه من جانب جميع الخاضعين لأحكامه وفي مواجهة الكافة .[٢]

- بعض الجوانب العامة للتأثير السلبي والايجابي للعولمة في المجال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي :

اولا – المجال الاجتماعي :

يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد – قرية صغيرة – ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عددا اصبحت اكثر اتصالا واكثر تنظيما على تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثيرهم بعظهم البعض .

---

(٢) د. محمد جميل الشيخلي ، مفهوم السيادة الوطنية ومبدا استخدام القوة في العلاقات الدولية ، جامعة بغداد –كلية التربية . ص٧٥-ص٧٦

ثانيا : المجال الثقافي :

ان الثقافة في جوهرها تعبير عن النشاط الانساني والاعلام هو الاداة للتفسير والتطوير والنشر فوسائل الاتصال والاعلام هي الاداة الناقلة للثقافة من حيث انها تساعد على دعم المواقف الثقافية والتأثير فيها وحفر الانماط السلوكية وتعزيزها وطرح مفاهيمها على الجمهور من خلال البث والنشر والشرح المستفيض لما يمكن اعتباره فعلا شفافيا عضويا . ويرى البعض ان اثار العولمة بدا يظهر من خلال اختبار الدول المتقدمة للصناعات الثقافية فهذه الصناعات في الوقت الذي تمثل غزوا اقتصاديا فأنها تشكل غزوا اقتصاديا فأنها تشكل غزوا ثقافيا فكريا كبير ينتشر كالنار في الهشيم وخاصة بين الشباب وخاصة الافلام والادوات الموسيقية والاشرطة والاسطوانات ولابد هذه التصوير المختلفة والعاب الشباب والاطفال الالكترونية الى غير ذلك من مبتكرات الثقافة الاجنبية التي كثير ما تركز على العنف واثارة الغرائز والشهوات والبطولات .

ثالثا: المجال الاقتصادي :

انتشرت مع ظاهرة العولمة مصطلحات مرافقة لها مثل عولمة الانتاج وعولمة التدفقات المالية وعولمة رأس المال وبرزت مؤسسات جديدة ذات قوة ونفوذ هائلين في الاقتصاد العالمي وهي الشركات المتعددة الجنسيات تنظر الى العالم كوحدة واحدة تشهد منها مدخلات الانتاج وتبيع فيها منتجاتها واصبحت هذه الشركات تخطط وتنفذ عمليات الانتاج او التسويق او التوزيع ضمن نطاق كوني وحتى لو كانت هذه الشركات تنطلق من اطار قومي .

رابعا : المجال السياسي :

ما ان اعلنا انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه حتى اختفت منظومات وقيم ظهرت منظومات جديدة واختفت مصطلحات الصراع الايديولوجي والاشتراكية والحياد الايجابي والحرب الباردة وابتدأ الكتاب في الغرب للترويج لا فكار جديدة يريدون تثبيتها في العقل البشري واعتبارها حقائق ابدية فقالو اهرمت الاشتراكية الى الابد وانتصرت الرأسمالية وهذا الانتصار شكل نهاية التاريخ برأي . فوكو ياما .[٣]

---

(٣) أ.د.صلاح ياسين محمد الحديثي ، التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والشفافية والسياسية والاقتصادية ، مجلة الابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد ١١، العدد ١. ٢٠١١.ص٥١١.ص٥١٣

خصائص وتبعيات العولمة :

اولا: تعاظم ثورة المعلومات والاتصال :

شهد العالم في نهاية القرن العشرين ثورة شاملة في تطور سبل المعلومات والاتصالات من شانها التأثير في العلاقات الدولية على كافة المستويات وهناك من يعتبر ان العالم المتقدم دخل عصر ما بعد الثورة الصناعية اي عصر المعلومات والتكنلوجيا الحديثة وانه يتجاوز عصر الصناعة الى عصر تسيطر فيه العوامل المعرفية والتكنلوجيا .

ثانيا : الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية العالمية :

ان اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التمركز الاقليمي اي تكتل الدول بعضهم البعض الاخر اقتصاديا يعد من ابرز السمات التي ميزت ظاهرة العولمة في الوقت الراهن وقد كان الدافع وراء ذلك التكتل هو ارتفاع حدة المنافسة الاقتصادية العالمية حيث وجدت الدول الوطنية نفسها عاجزة عن القيام بدور فعال في هذه المنافسة مما يشكل تهديدا اقتصاديا لها فتخلت تدريجيا عن وظيفتها كعنصر داخل العلاقات الاقتصادية الدولية لتسمح للمجموعات او التكتلات الاقليمية بالقيام بهذه الوظيفة .

ثالثا : تنامي دور الشركات متعددة الجنسية :

الشركات متعددة الجنسية هي عكس المنظمات غير حكومية هدفها الربح تملك جنسية دولة معينة وتتبعها فروع في باقي الدول تمارس انشطة انتاجية عالمية لكن مركز قرارتها موحد. وقد اصبحت الشركات المتعددة الجنسية اقوى اقتصاديا من العديد من الدول ففي الوقت التي تنهار فيه اقتصاديات الدول امام المضاربات المالية فان هذه الشركات تزداد قوة على قوة وعلى سبيل المثال قدرة موجودات سيتي كروب ترافلوز عام ١٩٩٨ بمبلغ (٧٠٠ مليار دولار) وهو ما يزيد على موجودات جميع المصارف العربية مجتمعة والتي تبلغ (٤١٠ مليار دولار).

رابعا : تزايد دور المؤسسات المالية العالمية :

لقد تزايد دور المؤسسات المالية العالمية بشكل مباشر وخاصة فيما يتعلق بتصميم برامج الاصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول الى اقتصاد السوق) مما يساهم في زيادة النزعة نحو التحكم على المستوى العالمي في المجال الاقتصادي او بعبارة اخرى انتشار النشاط الدولي لوضع المعايير وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي واخيرا المنظمة العالمية التجارة التي انشئت سنة ١٩٩٥ فقد اصبح هذا الثالوث بمثابة الية التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي .

خامسا : تركز النظام الاقتصادي العالمي عند الدول الصناعية :

ان ما يلاحظ على صعيد العلاقات الاقتصادية في ظل العولمة انتشار ظاهرة تركز النظام الاقتصاد العالمي عند الدول الصناعية وعلى الاخص عند الدول الصناعية السبع الكبرى وهي الولايات المتحدة ، كندا ، اليابان ، فرنسا ، بريطانيا ، المانيا ، ايطاليا هذه المجموعة قوية وفاعلة لكنها تسعى بالدرجة الاولى لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتسعى بالإضافة الى ذلك الى ادخال الاتحاد الروسي في اليات عملها بصورة تدريجية .[٤]

(٤) اميرة مناشي ، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة – حالة الدول العربية – رسالة الماجستير ، منتوري ، قسطنطينية. ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ص٢٥ – ٢٨

المطلب الثاني

السيادة في ظل النظريات السياسية المعاصرة :

- نظرية نهاية التاريخ

كان فرانسيس فوكا ياما واعيا وهو يصوغ نظريته حول نهاية التاريخ انه انما يعيد صياغة نظرية دينية طالما دأب المفكرون العلمانيون الاوربيون على اعادة صياغتها بعد تفريغها من مضامينها اللاهوتية التي شبعها بها رائدها الذي تولى مهمة صياغتها الاولى وهو المسمى بالقديس او غسطين الذي عاش بالجزائر واوربا وترك بصماته واضحة على تطور الفكر السياسي الغربي بابتكاره النظرية مدينة السماء التي تجلب معها السلام والخير الاسمى لبني الانسان وتصبغهم بروح المسيح عليه السلام وبها تختتم صفحات هذه النظرية ذات الطابع الروحي المتفائل . اثر هذا النمط من التفكير تأثيرا هائلا على مسار الفلسفة الاوربية وترسم خطاه عدد من فلاسفة عصر التنوير التقدميين الذين اشاروا الى ان خط التاريخ هو في حركة صعود مستمر لا يتقهقر تماما كما ذكر اوغسطين ولكنهم خالفوه عندما اكدوا ان حركة التاريخ لا تتصاعد الا بعد حذف مكون سلبي يركض بها الى الوراء وهو نفس المكون الذي ذكره اوغسطين كمحرك تقدمي لخط التاريخ الا وهو الدين : هذه الفكرة عن نهاية التاريخ لتراث الفكر الهيجلي من اكثر من وجه فمن ناحية كان هيجل يقرر في جدله بان الصالح لا ينتج الا من "الطالح " نفسه بعد ان يفنى ويتحول على نحو جذري حاسم الى شيء مضاد له تماما . ان هيجل قد رفض اية فكرة للتطور التدريجي فالتطور لابد ان يكون ثوريا والوضع الجديد لابد ان يتخلص تماما من قلب القديم ويحل محله بالطبع فهذا مالم يحدث حين انهار الاتحاد السوفيتي بنمطه الأيديولوجي الشيوعي .

فالنظام الليبرالي الذي يبشر به فوكا ياما ختاما للتاريخ لم يستخلص من سلب التراث الماركسي وانما كان موجودا وجودا ذاتيا من قبل . ومن ناحية ثانية فأن هيجل ما كان يؤمن كثيرا بالفكر الليبرالي ولا يرى فيه ختاما للتاريخ بل كان يؤمن بالدولة التي يسمو سلطاتها على كل المصالح الفردية بل ويسمو على القانون نفسه ولذلك فقد سمح للدولة ان تخضع الحق للقوة وان تكون مشروعيتها فوق مشروعية القانون . وبالطبع فهذه ليست افكار فوكا ياما الذي حاول ان يلتصق التصاقا حميما بالفلسفة وان يكون عالما سياسيا في نفس الوقت وان ينتهز الفرصة التي سبقت بسقوط الاتحاد السوفيتي ليبشر شيء جديد ليس فيه اصالة الفلسفة ولا احكام العلم السياسي وانما تسميات الايديولوجي التي جاء ينظر لنهايتها وهذا هو اول مكمن من مكامن التناقضات التي حفلت بها دعوة فوكا ياما فهو اذ يدعو لسيادة الليبرالية الى الابد لا يبدو لنا ليبراليا لأنه يلغي الافكار الاخرى ويحكم عليها بالفناء ويقدم المشروعية ويدعو لممارسة العنف ضدها ويمهد للسيطرة المطلقة للايدلوجية الليبرالية بوجهها الرأسمالي لتتحكم بها فالواقع المعاشي فقط وانما في المستقبل على كل امتداداته والتصدي بالقمع لكل من يتعرض ذلك المصير . ان فوكا ياما لم يقل بأن التاريخ كله قد انتهى بالفعل وانما اشار الى ان نهايته التامة تأتي باعتناق الكل للفكر الليبرالي وهذه بمثابة الحتمية عنده وها هو يتحدث عن الاتحاد السوفيتي السابق باعتباره الان حبيسا في احد مطبات التاريخ . ويستطيع الاتحاد السوفيتي السابق ان يخرج من موقعه التاريخي الحالي ليتدهور الى وضع سابق تاريخيا كما يخرج من موقعه التاريخي الحالي ليتدهور الى وضع سابق تاريخيا كما ان بإمكانه ان يتبع ارشاد الغرب فيتقدم صعدا في خط التاريخ . واما بقية العالم غير الليبرالي فينطبق عليه تماما ما ينطبق على الاتحاد السوفيتي السابق واذا يستعجل فوكا ياما جميع اقطار العالمين الثاني والثالث لتلحق بالعالم الاول الليبرالي والا فان العالم لن ينعم بالسلام بسبب من بقايا الايديولوجيات الراكدة تحت سقف التاريخ [1]

---

(١) نهاية التاريخ والانسان الاخير ، شبكة المعلومات الانترنت،

Books(www.alarabimag-com

نظرية سيادة الامة :

يؤكد اندريه هوريو ان السيادة تعود حسب هذه النظرية :

الى الامة كوحدة اي في تصورها كشخص معنوي متميز عن الافراد الذين تتألف منهم المواطنين الذين يعيشون في زمن معين على الارض الوطنية فهي تشتمل بان معا الماضي والحاضر والمستقبل وهي لا تتكون من الاحياء فقط بل ومن الاموات ومن الذين سيولدون ايضا . ويترتب على مبدأ سيادة الامة عدد من النتائج منها

اولا : ان السيادة لا تتجزأ .

ثانيا : انه لا يمكن التعبير عن السيادة الوطنية الا عن طريق ممثلين لا يعتبروا وكلاء ولأنهم ممثلون عن الامة .

ثالثا : ان القوانين تصبح معبرة عن مبدا سيادة الامة وارادتها .وقد انتقدت هذه النظرية على اساس انها تشكل خطرا على حقوق الافراد وحرياتهم العامة كما انها تؤدي الى الاستبداد لأنها تجعل للامة سلطة مطلقة بالإضافة الى ذلك فان نظرية سيادة الامة قد تقف حجر عثرة في وجه الراقي الاجتماعي والتقدم الحضاري [٢]

ويرى انصار هذه النظرية بان السيادة تكمن في يد الامة والمقصود بالأمة هنا ليس المواطنون الذين يشكلون الامة وقتئذ لذاتهم وانما يقصد بالأمة شخص المعنوي – وهي شخصية قانونية مستقلة عن هؤلاء الافراد لتشمل فئة من المواطنين بمواصفات محددة ولا يقتصر على الموجودين في الزمن الحاضر تتعداهم لتشمل اعرافا وقيما وصفات كانت موجودة ومتبعة في الماضي لحساب المستقبل ايضا . [٣]

---

(٢) د- محمد أحمد مفتي ، السيادة وثبات الاحكام في النظرية السياسية الاسلامية ، سلسلة بحوث الانسان الاسلامية (١٣) ، (المملكة العربية السعودية جامعة ام القرى . ١٤١١ه- ١٩٩١) ص١٧ .ص١٨

(٣) السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢

- نظرية السيادة الشعبية :

تتفق نظرية السيادة الشعبية مع نظرية سيادة الامة في كون السلطة والسيادة مصدرهما الجماعة ولكنها تختلف عنها في كونها لا تعتبر الجماعة منفصلة عن الافراد المكونين للامة ولكن على اساس ان هذه الجماعة تتكون من مجموع الافراد وبهذا يمتلك كل فرد جزءا من السيادة وبناء عليه نص دستور فرنسا الصادر في ٢٤- يونيو – حزيران ١٧٩٣ على مبدأ سيادة الشعب بالتأكيد في مادتين (٢٥-٢٦) منه على ان السيادة تكمن في الشعب وليس لأي قسم من الشعب ان يمارس سلطة الشعب بكاملة . ومن نتائج تبني مفهوم السيادة الشعبية يقتضي قيام نظام جمهوري لأنه ينظر الى ارادات الافراد الحاضرة التي تعدد النظام الحكم هذا بعكس نظرية سيادة الامة التي تتفق والانظمة المختلفة على اساس ان سيادة الامة تتكون من الاجيال السابقة والحالية واللاحقة كما تؤدي نظرية السيادة الشعبية الى الديمقراطية المباشرة . [٤] وتختلف هذه النظرية عن سابقتها نظرية سيادة الامة فترفض الآراء التي جاءت بها تلك النظرية ولا تقر بجعل الامة (الشخص المعنوي) فوق الافراد بل تعتبر السلطة بكاملها ملكا لعموم افراد الشعب السياسي فبموجب هذه النظرية لا تعتبر الامة وحدة مجردة مستقلة عن الافراد ولها وحدها السيادة دون غيرها انما سلطة الدولة حقا لكافة الافراد البالغين من الرشد السياسي لممارسة هذه السلطة باي شكل مباشر اوغير مباشر او حتى عن طريق الوكالة فاتبعت هذه النظرية المساواة في حق الاقتراع بان جعلته عاما لجميع المواطنين دون تميز اذ تعتبر هذه النظرية سلطة الدولة مشاعة بين جميع افراد الشعب السياسي .[٥]

---

(٤) نفس المصدر ، ص ١٨ ، ص ١٩

(٥) نفس المصدر ، ص ٢٤

- الاستنتاجات :

١- يكون تعريف السيادة في لغة الاصطلاح لكلمة السيادة ويكون في لغة ان كلمة السيادة في اللغة العربية هي من الفعل ساد.

٢- كلمة السيادة في اللغة العربية تعني بصفة عامة رفعة المكانة والمنزلة .

٣- السيادة سلطة الدولة العليا المطلقة والابدية والحازمة والدائمة التي يخضع لها جميع الافراد رضاء او كرها .

٤- ان نظرية السيادة قد انبثقت عن فكرة الديمقراطية التي تجد جذورها التاريخية في حضارة وادي الرافدين ومنها انتقل الى سائر الشعوب .

٥- في العصور الوسطى فقد نشا الصراع بين الحاكم الذي كان يتمتع سلطان مطلق باعتباره يستمد سلطاته من الله وليس من الشعب فهو ظل الله في الارض .

٦- يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل سقوط الحدود وتلاشي المسافة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد .

٧- النظام الليبرالي الذي يبشر به فوكا ياما ختاما للتاريخ لم يستخلص من صلب التراث الماركسي وانما كان موجودا وجودا ذاتيا من قبل .

٨- يؤكد اندريه هوريو ان السيادة تعود حسب نظرية سيادة الامة الى الامة كوحدة اي في تصورها كشخص معنوي متميز عن الافراد الذين تتألف منهم المواطنين الذين يعيشون في زمن معين على الارض الوطنية .

المصادر

١- غرداين خديجة ، اشكالية السيادة والتدخل الانساني . حالة الدول العربية . رسالة ماجستير ، جامعة ابو بكر بلقايد – تلماس ٢٠١٥.

٢- ترجمة د. ناجي الدراوشة تاريخ الافكار السياسية ، حقوق النشر والترجمة والاقتباس محفوظة لدار التكوين التأليف والترجمة والنشر ،٢٠١٠

٣- دكتور عثمان علي الرواند وزي ، السيادة في ضوء القانون الدولي المعاصر ، مصر وارشتات للنشر والبرمجيات مصر -٢٠١٠

٤- هاشم بن عوض بن احمد ال ابراهيم ، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التداول – رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط – حزيران يونيو ٢٠١٣.

٥- طلال ياسين العيسى ، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٦- العدد الاول -٢٠١٠

٦- بن علي بدر الدين ، التدخل الانساني واشكالية السيادة – رسالة ماجستير ، جامعة محمد خضير – بسكرة – ٢٠١٥ – ٢٠١٦

٧- الدكتور ايمن احمد الورداني ، حق الشعب في استرداد السيادة ، الناشر مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة الطبعة الاولى – ٢٠٠٨

٨- د. محمد جميل الشيخلي ، مفهوم السيادة الوطنية ومبدا استخدام القوة في العلاقات الدولية ، جامعة بغداد – كلية التربية ابن الهيثم .

٩- أ.د. صلاح ياسين محمد الحديثي ، التأثيرات السلبية والايجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية الثقافية والسياسية والاقتصادية ، مجلة الابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد ١١، ١- ٢٠١١

١٠- اميرة حناشي ، مبدا السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة – حالة الدول العربية – رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسطنطينية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨

١١- د. محمد احمد مفتي ، السيادة وثبات الاحكام في النظرية السياسية الاسلامية ، سلسلة بعوث الدراسات الاسلامية (١٣) ، المملكة العربية السعودية جامعة ام القرى .١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٢- نهاية التاريخ والانسان الاخير ، شبكة معلومات الانترنت

Books(www.alarabimag.com)

١٣- مفهوم السيادة والقضاء الدول ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، Thesis – univ- biskra- dz"